



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي بأمبغص  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التمبير



تراجع اسعار النفط

وأثره على التنمية الاقتصادية



بوع، 2017/11/15

إشكالية اليوم الدراسي

يعتبر النفط محرك الحضارة الحديثة فمن دونه لن يتم تحقيق التنمية الاقتصادية ومواصلة تطورها بوتيرتها الحالية، ففي كل يوم يتم حرق 14 مليار لتر على المستوى العالمي من هذه المادة الثمينة التي تستخدم بشكل رئيسي كوقود لوسائل النقل والآلات والمعدات الصناعية والزراعية، كما يعتبر النفط مصدر طاقة أولية لتشغيل محطات توليد الكهرباء لتغني العالم وتحرك مختلف الآلات والمعدات ومختلف الأجهزة التي بها ومن خلالها يسير الإنسان العصري مختلف شئونه اليومية. وقد ساعد النفط بشكل اساسي وحقيقي على تطوير الحياة، وكان محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر.

إن هذا الطلب الكبير على هذه المادة الحيوية مع ما يرافق واقع الحال في السنوات الأخيرة من تراجع اسعاره في الاسواق العالمية من 115 دولار في جوان 2014 ليصل 30 دولار مع مطلع العام 2016، أدى إلى هزات اقتصادية كبيرة لدى الدول المنتجة لاسيما التي تعتمد على النفط كمصدر اساسي لبناء اقتصادها مما دفع كثيرا من هذه الدول إلى إيقاف أو تأجيل تنفيذ الكثير من المشاريع وإلى تقليص ميزانياتها من أجل مواجهة الأزمة القائمة، وفيما لم ينجح اجتماع الدول المصدرة للنفط (أوبك) OPEC مع باقي الدول المنتجة في تحديد سقف الإنتاج للسيطرة على السوق دخلت التكهينات حول مستقبل الاسعار ما ينذر باستمرار الأزمة على الأقل في المدى المتوسط.

وفي هذا الاطار، يقول الخبير الاقتصادي فارس مسدور، "إن انهيار أسعار المحروقات؛ المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري، كان له تأثير كبير على الاقتصاد، موضحاً أن الاعتماد على المحروقات ليس عيباً ولكن العيب يكمن في عدم القدرة على استغلال مداخيل المحروقات خلال السنوات التي شهدت أسعار النفط أعلى معدلاتها وإنفاق تلك الأموال على مشاريع لا تعكس قيمة الميزانيات التي رصدت لها".

ويرى صندوق النقد الدولي "أن التحدي الذي يواجه الجزائر إلى جانب شح الموارد نتيجة الصدمة النفطية يكمن في كيفية اختيار توليفة من السياسات الاقتصادية والخيارات التي تسمح بتكثيف اقتصادي دائم امام التحولات بأقل كلفة في مجال النمو ومناصب الشغل. وحذر صندوق النقد الدولي من هشاشة الاقتصاد الجزائري في تقرير تمهيدي حول آفاق الاقتصاد العالمي".

وواقع أن الجزائر اعتمدت في بناء سياستها الاقتصادية منذ الاستقلال على العائدات المتأتية من إيرادات المحروقات في تحقيق التنمية مع غياب رؤية واضحة لتطويع وتنويع الاقتصاد الوطني، وعدم وجود هيئات استشرافية تساهم في التحضير لسياسات بديلة، فإن الجزائر وجدت نفسها أسيرة نفس السياسات والأساليب التي تسير عليها منذ عشرينين.

وفي ظل هذه الظروف وجب البحث عن السياسات الاقتصادية البديلة لمواجهة هذه الازمة والخروج التام من التبعية الاقتصادية للمحروقات، التي تشهد أسعارها انهيار كبير في الاسواق العالمية، فما هي أسباب هذا الانهيار